العرب
الثلاثاء 2020/03/31
السنة 42 العدد 11663

انفلات السجون يعري عجز إيران في احتواء الوباء

الحسابات السياسية تذكي الأزمة

ذكت أزمة فايروس كورونا في إيران الصراع السياسي بين المتنافسين في جولة الإعادة للانتخابات البرلمانية، التي كانت مقررة الشهر المقبل، في الوقت الذي عرى فيه سوء تعامل السلطات القضائية مع المساجين بسبب تفشي الوباء، حيث قاموا بعصيان داخل المؤسسات السجنية للضغط من أجل إصلاح أوضاعهم.

طهران – عكست حالة التململ بين المساجين في إيران بسبب تفاقم المخاوف من تفشي فايروس كورونا عجز السلطات في التعامل مع الوباء، بينما دخل السياسيون في سجال سياسي حول إدارة حكومة الرئيس حسن روحاني الأزمة.

وبينما عاشت السجون خلال اليومين الماضيين تمردا في صفوف المساجين وهو ما دفعهم إلى الهرب منها خشية إصابتهم بها بعد تزايد أعداد من مرضوا بالفايروس، أقر مسؤولون بأن طهران لم تحسن التعامل مع الأزمة على النحو المطلوب.

وقالت وكالة الأنباء الرسمية إرنا إن قوات الأمن الإيرانية تجري عملية بحث عن 54 معتقلا فروا من سجن سقز في غرب البلاد، في الوقت الذي تمكنت فيه من إخماد تمرد بسجن في مدينة شيراز مركز محافظة فارس.

وهذه ليست محاولة الفرار الأولى في الأيام الأخيرة، فقد تمكن 74 من نزلاء سجن بمحافظة كردستان، من الفرار، الأسبوع الماضي، بعدما قاموا بعصيان خشية فايروس كورونا الذي تفشى في البلاد.

> منذ 21 مارس الجاري بدأت تظهر حالة تململ بين السجناء وخاصة في سجون همدان وتبريز واليكودرز غرب البلاد

ونقلت الوكالة عن مسؤول في النيابة العامة العسكرية في المحافظة، لم تكشف عن هويته، قوله إن "ما مجموعه 74 معتقلا فروا الجمعة من سجن سقز"، موضحا أن عشرين منهم أعيدوا إلى السجن بعدما سلّم بعضهم نفسه فيما ألقي القبض على البعض الآخر.

وأوردت الوكالة أنه تم توقيف أربعة من حراس السجن على خلفية عملية الهروب الجماعي.

وكانت إرنا قد أفادت مطلع السنة الإيرانية في العشرين من الشهر الجاري مارس بأن 23 معتقلا فروا من سجن خرم أباد، عاصمة محافظة لرستان، إثر أعمال شغب اندلعت ليلا خلال فرز الحراس السجناء المشمولين بقانون العفو الصادر بمناسبة رأس السنة الإيرانية.

وكانت السلطة القضائية قد أعلنت نهاية الأسبوع الماضي أنه "سيتم الإفراج عن نحو عشرة آلاف معتقل في البلاد بموجب قانون العفو الذي أصدره المرشد الأعلى الإيراني" علي خامنئي.

وأوضحت حينها أن التدبير يهدف إلى "خفض عدد السجناء نظرا للظرف الدقيق الذي تشهده البلاد"، من دون أي إشارة إلى فايروس كورونا المستجد.

وبحسب إرنا سجّلت منذ الـ21 من مارس الجاري "أعمال شغب في سجون همدان وتبيرز واليكودرز" وكلّها في غرب البلاد.

وأوردت الوكالة أنه تمت السيطرة على الأوضاع ولم يفر أي سجين، إنما قتل أحد المعتقلين وجرح آخر في اليكودرز.

ووصل العدد الرسمي للوفيات جراء الفايروس إلى 2757 وفاة وتجاوز عدد الإصابات 40 ألف إصابة فيما واجه الرئيس حسن روحاني انتقادات من خصومه السياسيين بسبب طريقة تعامله مع الوباء.

وتعتبر إيران من الدول الأكثر تضررا بالفايروس، وتحاول احتواء الوباء منذ تسجيل أول حالة في 19 فبراير الماضي.

وبعد أسابيع من التردد في فرض إغلاق أو إجراءات حجر صحي، قررت السلطات، الأربعاء الماضي، حظر جميع أشكال التنقل بين المدن حتى الثامن من أبريل المقبل على أقل تقدير، إلا أن البعض انتقدوا الإجراءات وقالوا إنها "متأخرة وغير كافية".

وقال المتحدث باسم وزارة الصحة كيانوش جاهانبور في مؤتمر صحافي، الاثنين، إن "117 شخصا توفوا بسبب الفايروس، الأحد، كما تأكدت 3186 إصابة جديدة".

ولم يتم فرض إغلاق رسمي على المدن رغم أن الحكومة دعت المواطنين مرارا إلى البقاء في منازلهم لاحتواء انتشار الفايروس.

وهاجم رئيس السلطة القضائية الإيرانية إبراهيم رئيسي الحكومة قائلا "كان من الممكن احتواء فايروس كورونا بسرعة أكبر لو تم اعتماد رأي خبراء وزارة الصحة بخصوص تطبيق الابتعاد الاجتماعي والحد من الاتصال الاجتماعي في وقت مبكر"، بحسب ما نقلت عنه وكالة إسنا الإخبارية.

وأضاف رئيسي، المحافظ المتشدد الذي خاض الانتخابات الرئاسية ضد روحاني في 2017، أن "الوقت مهم للغاية" وأن الناس لم يبدأوا "التعاون" إلا بعد أن أبدت السلطات جدية.

وقال محمد باقر قاليباف، المحافظ المخضرم والنائب المنتخب حديثا الذي نافس روحاني كذلك على الرئاسة، إن "الإدارة الحالية تسيء التعامل مع الوضع".

وكتب على تويتر إن نمط "الإدارة غير الفعالة" للحكومة أصبح واضحا أثناء الوباء من خلال "تجاهل الواقع، والتفاؤل غير المبرر، وعقد الجلسات مرة واحدة فقط في الأسبوع، وعدم استخدام إمكانات الناس"، متهما روحاني بـ"مفاقمة الأزمات، ثم طلب المساعدة وإلقاء اللوم على الآخرين".

وتأتي موجة الانتقادات بعد أن دعا روحاني "الذين قد يصبحون مسؤولين في غضون شهر أو شهرين" إلى "المساعدة في التصدي للوباء"، مشيرا بشكل غير مباشر إلى قاليباف الذي لم يدخل البرلمان بعد. وقال إنه "ليس وقت الحرب السياسية".

وكانت الحكومة الإيرانية قد أعلنت في العاشر من هذا الشهر أنها تدرس إرجاء جولة الإعادة في الانتخابات البرلمانية المقررة في أبريل المقبل بسبب استحالة إجرائها في ظل الظروف الراهنة.

الظروف القاهرة ليست سببا للتأجيل

ضغوط أوروبية لتمديد الفترة الانتقالية بعد بريكست

بريطانيا تتمسك بإنجاز مراحل الطلاق في موعدها

أبدت بريطانيا رفضها لمبادرة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتمديد الفترة الانتقالية لتنفيذ اتفاق البريكست بسبب القلق من استمرار الشلل في عمل المؤسسات الأوروبية نتيجة الغموض المتزايد الذي يكتنف محاولات السيطرة على وباء كورونا، وهو ما قد يؤجل عملية الانفصال الفعلي إلى عدة أشهر.

بروكسل – كشف دبلوماسيون ومسؤولون أن الاتحاد الأوروبي يتوقع أن تسعى بريطانيا إلى تمديد الفترة الانتقالية الحالية بعد خروج البلاد من التكتل إلى ما بعد نهاية العام الجاري مع توقف المفاوضات الخاصة بالتجارة بسبب جائحة فايروس كورونا.

ويبدو أن بريطانيا متمسّكة بعدم التمديد في تلك الفترة، لكنّ مراقبين يعتقدون أنها قد تغير موقفها هذه المرة نظرا للظروف غير العادية التي تعيشها أوروبا، بعد أن أصبحت بؤرة لانتشار كورونا، وفق منظمة الصحة العالمية.

وليس هناك ما قد يعقد المفاوضات خاصة وأنّ الطرفين أبديا حرصا على تنفيذ بنود انفصال بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وفق ما هو مخطط.

ورغم انتشار الوباء ترفض بريطانيا التي غادرت الاتحاد الأوروبي في 31 يناير الماضي، بشكل رسمي حتى اللحظة مناقشة احتمال تمديد المفاوضات إلى ما بعد نهاية السنة الحالية.

وبسبب الوباء اضطرت كلّ من لندن وبروكسل إلى عقد مفاوضات حول العلاقات بينهما بعد بريكست، الاثنين، بتقنية الفيديو.

ومثّل بريطانيا في المفاوضات مايكل غوف مساعد رئيس الوزراء بوريس جونسون، بينما مثّل الاتحاد الأوروبي نائب رئيس المفوضية الأوروبية ماروس سيفكوفيتش.

وهذه اللجنة مختلفة عن المفاوضات الجارية بين الطرفين والتي ألغيت جولة منها كانت مقررة منتصف هذا الشهر.

وفرضت الدول الأوروبية قيودا صارمة في محاولة لكبح انتشار المرض بعد أن سجلت القارة أكثر من 330 ألف إصابة و21 ألف وفاة تقريبا.

وأصيب جونسون ووزير الصحة في حكومته مات هانكوك بالفايروس بينما دخل دومينيك كامينجز، المستشار البارز لرئيس الوزراء البريطاني ومهندس إجراءات خروج بلاده من الاتحاد، في عزل ذاتي بعد أن ظهرت عليه أعراض.

وقال ديفيد مكاليستر، وهو نائب ألماني من المحافظين في البرلمان الأوروبي ويرأس مجموعة بريكست في المجلس "تُعقد جائحة كورونا الجدول الطموح أصلا" لإنهاء الفترة الانتقالية.

وأضاف "الاتحاد الأوروبي منفتح دائما على تمديد الفترة الانتقالية. الكرة الآن وبوضوح في ملعب بريطانيا".

وأشار إلى أنه حتى الآن رفضت الحكومة البريطانية بشكل مستمر هذا الخيار، وفي ظل الظروف الحالية يتعين على لندن إعادة النظر بتأنّ في أمر التمديد.

ويفترض أن تنسحب بريطانيا من مؤسسات الاتحاد، ما يقلص عدد الدول الأعضاء إلى 27، لكن الاتفاق ينص على فترة انتقالية مدتها 11 شهرا.

وخلال الفترة ستواصل بريطانيا ودول الاتحاد تطبيق نفس القواعد التجارية لتجنب فوضى اقتصادية فيما يسعى المسؤولون للتفاوض بشأن اتفاق تجاري أوسع.

ويقول خبراء سياسيون إن احتمال توصل الطرفين إلى اتفاق تجاري شامل في تلك الفترة أمر طموح، بينما يرى مسؤولون أن التفاؤل بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق ما أمر وارد للغاية.

وأكد الدبلوماسيون في الاتحاد الأوروبي أنهم يتوقعون تلقي طلب من لندن بالتمديد في مايو أو يونيو المقبلين. لكن مصدرا في الحكومة البريطانية قال إن بلاده ملتزمة بالخطط القائمة.

وأضاف "إنه أمر كانت الحكومة شديدة الوضوح بشأنه وهو أنها لا تعتزم تمديد الفترة الانتقالية".

وتابع قائلا "الحكومة ملتزمة باستكمال الانسحاب بنهاية العام الجاري والأفضل أن يكون ذلك وفقا لاتفاق ولكن إذا لم يحدث (فسيتم الانسحاب) دون اتفاق".

وقال متحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني إن "مسؤولين من بريطانيا والاتحاد الأوروبي يجرون محادثات غير رسمية بشأن العلاقات المستقبلية بين لندن والتكتل الأوروبي".

وأكد المتحدث مجددا أن بلاده ما زالت تعمل لإنهاء الفترة الانتقالية بحلول نهاية العام الجاري.

وقال للصحافيين "الفترة الانتقالية تنتهي في 31 ديسمبر وهذا منصوص عليه في القانون البريطاني".

وأضاف "بالنسبة للعلاقة المستقبلية تبادلنا نصوصا قانونية وهي الآن محل نقاشات غير رسمية بيننا وبين المفوضية الأوروبية... أتوقع أن تستمر مثل تلك المحادثات هذا الأسبوع".

وتابع قائلا "تغيرت بنية المفاوضات لتعكس الوضع الحالي المتعلق بكورونا، وبالتالي هناك مناقشات مستمرة أكثر تُجرى بدلا من الاجتماعات الفعلية التي كان مخططا لها من الأصل".

وتمكن جونسون في أواخر ديسمبر الماضي، وبعد ماراثون شاق من انتزاع موافقة مجلس العموم البريطاني على الاتفاق الذي توصل إليه مع الاتحاد لإنهاء عضوية بلاده في الاتحاد.

ديفيد مكاليستر

جائحة كورونا تعقد مسار إنهاء الفترة الانتقالية

ومنح النواب البريطانيون في الثالث والعشرين من يناير الماضي موافقة قطعية لاتفاق بريكست الذي توصل إليه جونسون مع الاتحاد الأوروبي وهو ما قوّى من حظوظه في تنفيذ الاتفاق قبل انقضاء المهلة التي منحتها بروكسل بحلول الـ31 من الشهر ذاته.

وبعد نحو ثلاث سنوات من استفتاء بريكست، وهي فترة اتصفت بالأزمات والجمود السياسي، حصل جونسون على دعم البرلمان من دون صعوبات كنتيجة لانتخابات 12 ديسمبر، التي فاز حزب المحافظين، الذي يتزعمه، فيها بغالبية مريحة.

هجمات قندهار تعقد مسار السلام في أفغانستان

كابول – دفعت شروط حركة طالبان التعجيزية الحكومة الأفغانية إلى تعليق الاتفاق المبرم مع الحركة لتبادل الأسرى، والذي يحظى بدعم من الولايات المتحدة.

وتسببت الخطوة في شن مسلحي الحركة عدة هجمات منفصلة في إقليم قندهار يتوقع أن تتزايد خلال الفترة القادمة مع انسداد أفق التسوية.

وأعلن مجلس الأمن القومي الأفغاني الاثنين أن الحكومة لن تقوم الثلاثاء بالإفراج عن 100 من سجناء طالبان، بحسب ما كان مقررا.

وقال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي، جافيد فيصل، في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي تويتر "لن يتم غدا إطلاق سراح السجناء".

وأكد فيصل خلال مؤتمر عبر تقنية الفيديو، في اللقاء الثالث الذي جمع بين الجانبين، أن طالبان وافقت على إرسال فريق إلى كابول لإجراء المزيد من المناقشات مع مسؤولين في الحكومة.

وكان من المقرر أن يصل وفد طالبان إلى سجن باغرام للتحقق من سجناء المسلحين. وقال المتحدث باسم طالبان، ذبيح الله مجاهد، السبت الماضي إن "سفرهم تأخر بسبب مشاكل فنية".

وأشار الطرفان الخميس الماضي إلى أنهما أوشكا على التوصل إلى اتفاق متعلق بإطلاق سراح سجناء، وهو ما يشكل جزءا من اتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان، تم توقيعه الشهر الماضي.

وقالت جميع الأطراف، ومن بينها الولايات المتحدة، إنه سيتم الإفراج عن مئة سجين لطالبان بحلول الـ31 من مارس.

وفي وقت لاحق قالت الحكومة إن طالبان لم توافق على وقف لإطلاق النار، وقامت بدلا من ذلك بزيادة العنف ضد القوات الأفغانية.

ونتيجة لهذا التعثر شنت طالبان مجموعة من الهجمات المنفصلة في إقليم قندهار، الذي يعتبر أحد أبرز معاقل الحركة في أفغانستان.

وقتل 20 عنصر أمن أفغانيا ومدني واحد، في هجومين منفصلين، لمسلحي طالبان في ولايتي تخار وزابل.

وقال متحدث شرطة تخار، خليل أسير، في تصريح للصحافيين، إن مسلحين شنوا هجوما على بلدة خوجاي غار، بولاية تخار.

وأوضح أن الهجوم أسفر عن مقتل 14 عنصر أمن، ومدني، وإصابة 5 عناصر أمنية، مؤكدا صد هجوم المسلحين.

وفي السياق نفسه، أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية، مقتل 6 عناصر أمن، في هجوم لمسلحي طالبان على مخفر عسكري في بلدة أرغنداب بولاية زابل.

وذكر تقرير إخباري الاثنين أن القوات الأفغانية تمكنت من صد هجوم شنته طالبان في إقليم قندهار جنوب البلاد، مما أسفر عن مقتل ستة على الأقل من المسلحين خلال الاشتباك.

ونقلت وكالة أنباء خاما برس الأفغانية عن فيلق العمليات الخاصة قوله في بيان إن "عناصر طالبان شنوا هجوما على قوات الأمن في منطقة معروف بمدينة قندهار الأحد".

وأضاف البيان أن قوات الأمن ردت على الهجوم، وقتلت 6 من المسلحين، موضحا أن وحدات المدفعية شنت ضربات أيضا استهدفت مواقع العدو في ضواحي مدينة أوروزجان بالإقليم الذي يحمل نفس الاسم، وقتلت 4 من المسلحين.

في مرمى انتقادات التيار المتشدد